

100 يوم على وقف المساعدات وإسرائيل تواصل قصف (غزة)

# الخارجية الفلسطينية: الفشل الدولي يشجع الاحتلال على التمهادي في تعميق الاستيطان



رام الله / غزة / 14 أكتوبر / متابعات:

وصفت وزارة الخارجية الفلسطينية، ظهر أمس الأربعاء، إعلان وزير المالية الإسرائيلي بتسلييل سموتريتش إقامة مستوطنة جديدة على أراضي المواطنين قرب بيت لحم والولجة وحوسان بأنه يندرج في إطار سياسة استعمارية توسعية تتضمن بناء وشرعة عشرات البؤر الاستعمارية العشوائية.

وأوضحت الخارجية أن توسيع المستوطنات القائمة وشق شبكة كبيرة من الطرق لتحويل جميع المستعمرات إلى تجمع ضخم متصل جغرافياً يلبثهم المساحة الأكبر من أراضي المواطنين في الضفة الغربية المحتلة.

وقالت: «إنه وفي الوقت الذي تعمق فيه الحكومة الإسرائيلية وتكثف البناء الاستعماري تواصل عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية بحجج وذرائع واهية كعدم الترخيص خصوصاً داخل المناطق المصنفة «ب»، وكما يحصل بنحو مستمر في مسافر يطا والأغوار والقدس وما جرى أمس من توزيع مزيد من إخطارات الهدم في منطقة النويمة بمحافظة أريحا.

وشددت الخارجية على أن تصاعد عمليات الهدم أو الإخطارات بالهدم يمثل أشجع تعبير عن الاستعمار الإحلالي وجريمة التطهير العرقي واستخفاف علني بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والرأي الاستشاري الذي صدر عن محكمة العدل الدولية.

وأكدت الوزارة على أن الفشل الدولي في تنفيذ القرارات الأممية ذات الصلة خاصة القرار 2334 يشجع حكومة الاحتلال على التمهادي في ضم الضفة الغربية وتعميق الاستيطان، وتقويض أية فرصة لإحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين، كما أنه يشجع السلطة القائمة بالاحتلال على الإفلات المستمر من العقاب.

وكانت حركة السلام الآن الحقوقية الإسرائيلية قد ذكرت أمس أن حكومة الاحتلال تقيم مستوطنة جديدة تقطع التواصل الجغرافي الفلسطيني في بيت لحم، وأن المنطقة التي ستقام فيها المستوطنة هي أرض أعلن عنها كموقع للتراث العالمي ومعظمها فلسطينية.

وتتوسع إسرائيل في بناء المستوطنات رغم القرارات الدولية حول عدم شرعيتها والإدانات الدولية لما تقوم به إسرائيل.

والشهر الماضي قالت محكمة العدل الدولية إن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والمستوطنات المقامة عليها غير قانونيين ويتعين عليها إنهاء وجودها في تلك الأراضي في أسرع وقت ممكن.

والرأي الاستشاري الذي أصدره قضاة محكمة العدل الدولية وهي أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة ليس ملزماً ولكن له ثقله بموجب القانون الدولي وقد يضعف الدعم الذي تحصل عليه إسرائيل.

وقال رئيس المحكمة نواف سلام في أثناء تلاوة نتائج توصيل إليها لجنة مكونة من 15 قاضياً إن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والنظام المرتبط بها أشنت ويجري الإبقاء عليها بالمخالفة للقانون الدولي.

وقالت المحكمة إن الالتزامات التي تقع على عاتق إسرائيل تشمل دفع تعويضات عن الضرر وإجلاء جميع المستوطنين من المستوطنات القائمة.

إلى ذلك واصل الجيش الإسرائيلي قصفه على مناطق قطاع غزة موقعا عشرات الضحايا، فيما

وشددت مصر في بيان للخارجية على أن تلك التصرفات غير المسؤولة والمستفزة، تمثل خرقاً للقانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس الشريف، ويعكس استمرار تكرارها وتوترتها سياسة ممنهجة يتم تنفيذها على الأرض، وهو ما يستدعي العمل على وقف مظاهرها بصورة فورية، والالتزام بالحفاظ على الوضع القانوني القائم.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، السفير سفيان القضاة، قوله: إن ما جرى يعد «خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وبما يعكس إصرار الحكومة الإسرائيلية وأعضائها المتطرفين على الضرب بعرض القواطع الدولية، والالتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال».

وجدد تأكيده أن المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته البالغة 144 دونماً هو مكان عبادة خاص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية، هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم القدسي الشريف كافة وتنظيم الدخول إليه.

وكان أكثر من ألفي مستوطن اقتحموا أمس، باحات المسجد الأقصى يتقدمهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير وأدوا الصلوات فيه. وقال مسؤول في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس لوكالة فرانس برس إن «2250 يهودياً متطرفاً أدوا الصلوات والرقصات الاستفزازية ورفعوا العلم الإسرائيلي خلال الاقتحامات».

وأشار إلى أن الوزير «بن غفير بصفتة وزيراً للأمن القومي أشرف على عمليات التهويد، وبسببهم في تغيير الواقع داخل المسجد الأقصى بدلاً من الحفاظ على المعاهدات الدولية». وبحسب المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن هويته، فرضت الشرطة الإسرائيلية «قيوداً» على دخول المصلين الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى، ولم تسمح إلا «لعدد قليل بالدخول».

وقال بن غفير إنه ينبغي السماح لليهود بالصلوة في المسجد الأقصى، ما أطلق تحديداً جديداً للقواعد السارية في أحد أكثر المواقع حساسية في الشرق الأوسط. وأضاف وهو يمر بصف من المستوطنين «الساجدين» على الأرض، بينما يبغي آخرون ويصفقون بأيديهم في أجواء احتفالية «سياستنا هي السماح بالصلوة».

وسارع رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في نفي حدوث أي تغيير في القواعد التي تحظر على

(وفا) أن «جرفات الاحتلال هدمت منزلاً ومنشأة مكونة من مغسلة ومحطة محروقات بحجة البناء دون ترخيص».

وأضافت أنها «قطعت الكهرباء عن البيوت والمجلات في الحي المستهدف بعمليات الهدم»، لافتة إلى أن «الهدف من عمليات الهدم هو استكمال بناء شارع استعماري في المنطقة».

ووفق الوكالة، بلغت عمليات الهدم في محافظة القدس خلال الشهر الماضي 76، منها 10 عمليات هدم ذاتي قسري، و62 عملية هدم نفذتها أليات الاحتلال، إضافة إلى أربع عمليات تحريف». وحسب الوكالة، سلمت القوات الإسرائيلية أكثر من 13 إخطاراً بالهدم في مختلف قرى محافظة القدس وبلداتها، تركزت في منطقة باب العمود، وبلدة جبل المكبر، وعناتا، ومخيم شعفاط، وحي البستان في بلدة سلوان، وحي وادي الجوز، وبلدة كفر عقب، وبلدة حزما، ومنطقة الخنيدق، وراس النادر ببلدة بيت عنان شمال غرب القدس المحتلة. وأصدرت القوات الإسرائيلية قراراً بهدم مبنى مركز وادي حلوة في بلدة سلوان خلال عام، وفرض غرامة مالية على مديره جواد صيام بقيمة 20 ألف شيقل.

من جهتها نددت الجامعة العربية والعديد من الدول العربية بقيام مئات المستوطنين، بزعماء الوزير الإسرائيلي إيتمار بن غفير، باقتحام المسجد الأقصى، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية.

وقال أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إن «هؤلاء المتطرفين المتورين يدعون الأمور إلى حافة الهاوية ويتمدون استفزاز مشاعر مئات الملايين من المسلمين عبر العالم».

وقال جمال رشدي، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للجامعة، في بيان: «إن هذه الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى تمثل انتهاكاً للوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، وإنها تدخل في إطار سياسة إسرائيلية ممنهجة للتقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى».

وحذرت المملكة العربية السعودية من استمرار الانتهاكات للوضع التاريخي لمدينة القدس. وأعربت الخارجية السعودية في بيان «عن إدانة المملكة العربية السعودية بأشد العبارات، الاقتحامات السافرة والمتكررة من قبل مسؤولي الاحتلال الإسرائيلي، وعدد من المستوطنين للمسجد الأقصى».

وأكدت المملكة أهمية احترام المقدسات الدينية، وحددت التحذير من تبعات استمرار هذه الانتهاكات للقانون الدولي، والوضع التاريخي لمدينة القدس، واستفزاز ملايين المسلمين حول العالم.

أعلنت حركة حماس إطلاق صاروخين على تل أبيب.

وقالت وزارة الصحة في غزة، في بيان: «ارتكب الاحتلال الإسرائيلي مجزرتين ضد العائلات في قطاع غزة، ووصل منها للمستشفيات 32 شهيداً و88 مصاباً خلال الـ 24 ساعة الماضية». وأضافت أنه في «اليوم الـ 313 للعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة ما زال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم».

وأكدت الوزارة ارتفاع حصيلة ضحايا القصف الإسرائيلي إلى 39 ألفاً و929 قتيلًا، إلى جانب أكثر من 92 ألفاً و240 إصابة منذ السابع من أكتوبر الماضي. في الأثناء، أعلنت حماس أمس، أنها أطلقت صاروخين من جنوب قطاع غزة على مدينة تل أبيب. وقالت كتائب القسام في بيان لها «أطلق مقاتلونا صاروخين من نوع إم 90 باتجاه مدينة تل أبيب، وذلك رداً على المجازر التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة».

وقال شهود عيان في مدينة خان يونس جنوبي القطاع بأنهم رصدوا انطلاق صاروخين على الأقل من المناطق الشرقية للمدينة. بدورها أكدت القسام بأن الصواريخ أطلقت من بين الأليات الإسرائيلية المتواجدة في بلدة بني سهيل جنوب القطاع.

وقال أفخايي أدريسي الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في بيان له بأن الصاروخين اللذين أطلقا من غزة «وقع أحدهما في البحر فيما لم يتجاوز الآخر الحدود الإسرائيلية». وقال الجيش الإسرائيلي في بيان إن قواته قتلت نحو 100 مسلح فلسطيني في مدينة رفح بجنوب القطاع في الأيام القليلة الماضية.

وفي الضفة الغربية المحتلة، قالت مصادر طبية إن القوات الإسرائيلية قتلت شاباً فلسطينياً يبلغ من العمر 18 عاماً في مدهامات نفذتها فجر أمس، بمدبنتي رام الله والبيرة. وقال الجيش الإسرائيلي إن قواته أطلقت النار على مشتبه بهم رشقوا جنوداً بالحجارة في رام الله كانوا يهدمون منازل مسلحين مسؤولين عن تنفيذ هجوم إطلاق نار في ينانير.

وكانت أعمال العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية محتدمة بالفعل قبل اندلاع حرب غزة، لكنها تصاعدت منذ ذلك الحين مع تكثيف إسرائيل للمداهمات العسكرية وممارسة مستوطنين للعنف

وشن فلسطينيين هجمات في الشوارع. وكانت الجرافات الإسرائيلية قد هدمت، أمس، منزلاً ومحطة محروقات ومغسلة في بلدة الطور شرقي القدس.

وذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية

